

قانون رقم ٨٥ لسنة ٢٠٠١

باعتناء خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠٢/٢٠٠١

العام الخامس من الخطة الخمسية (١٩٩٨/٩٧ - ٢٠٠٢/٢٠٠١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

تعتمد الأهداف العامة للإطار العام التفصيلي لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٢/٢٠٠١ وفقاً للمعدلات الواردة بالمكونات الرئيسية للخطة والمتضمنة معدل نمو للإنتاج ٥,٣٪ والناتج ٥,٥٪ وذلك بتكلفة عوامل الإنتاج وبأسعار ١٩٩٧/٩٦

(المادة الثانية)

يعتمد برنامج الاستخدامات الاستثمارية بخطة عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بمجموع قدره ٨٥,٥ مليار جنيه ، منه ١٥,٣ مليار جنيه استثمارات للجهاز الإداري والإدارة المحلية والهيئات الخدمية ، ٥,٦ مليار جنيه للهيئات الاقتصادية ، ١,٦ مليار جنيه لوحدات القطاع العام غير المعاملة بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام ، ٦٣,٠ مليار جنيه لقطاع الأعمال العام والخاص والتعاوني ، وذلك على النحو الموضح بالقائمة (٣) .

(المادة الثالثة)

تقوم جهات الإسناد للجهاز الإداري المحلية والهيئات الخدمية والهيئات الاقتصادية والوحدات المحلية للقطاع العام غير المعاملة بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ المشار إليه بتنفيذ الاستثمارات المخصصة لها لعام ٢٠٠١/٢٠٠٢ ، ويتولى بنك الاستثمار القومي توفير التمويل اللازم لها في حدود التزاماته المقررة بالخطة وفقاً لما هو موضح بالقانون بالقائمة (٣) .

وتظل الجهات المعنية كل في حدود اختصاصها مسنولة عن إيداع أو تضمين حسابات بنك الاستثمار القومي الموارد الاستثمارية المقدرة بهذه الخطة حسب برامج زمنية يتم الاتفاق عليها مع البنك وكذلك الموارد التي لم تحصل حتى ٢٠٠١/٦/٣٠ .
وتعتبر أصول الهيئات الاقتصادية وشركات القطاع العام والأعمال العام (القابضة والتابعة) ضامنة لحقوق بنك الاستثمار القومي لديها .

(المادة الرابعة)

يجوز لبنك الاستثمار القومي وبموافقة رئيس البنك إتاحة التمويل للدفعات المقدمة اللازمة لمشروعات الخطة الخمسية الرابعة ١٩٩٨/٩٧ - ٢٠٠١/٢٠٠٢ وتسوية المستحقات عن الأعمال التي تمت خلال سنوات سابقة ولم تواجه بتمويل خلال سنوات التنفيذ ، وكذلك عجز الموارد الذاتية أو المصادر الأخرى لتمويل الاستثمار لجهات الإسناد أو عجز سيولتها وذلك خصماً على الاعتمادات الإجمالية المخصصة لذلك بموازنة بنك الاستثمار القومي لعام ٢٠٠١/٢٠٠٢ . ويجوز للبنك تدبير موارد إضافية من مدخرات حقيقية من الجهاز المصرفي لمواجهة المستحقات عن التجاوزات المعتمدة من السلطة المختصة .

(المادة الخامسة)

تخصص قروض ميسرة تبلغ ٨٥٠ مليون جنيه منها ٦٢٥ مليون جنيه للإسكان الشعبي وفقاً للتوزيع الوارد بالقائمة (٤) وذلك بأسعار فائدة ميسرة لا تتجاوز ٦٪ ، ويجوز لوزير التخطيط والمالية تخصيص الاحتياطي والمناقلة وفقاً للاحتياجات التي يسفر عنها التنفيذ .

(المادة السادسة)

يحظر على أى من الجهات إجراء مقاصة عن مستحققاتها من الموارد التى تودع أو تضمن حساب بنك الاستثمار القومى وفقاً للمادة (٥) من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء بنك الاستثمار القومى والتى يأذن البنك بالصرف منها لتمويل الاستخدامات الاستثمارية العامة .

(المادة السابعة)

تفصل أهداف الخطة وفقاً للإطار الوارد بمواد هذا القانون والبيانات الواردة عن خطة ٢٠٠١/٢٠٠٢ ضمن المجلدين الأول والثانى لخطة العام .

(المادة الثامنة)

تعتبر الاعتمادات الاستثمارية لموازنات الجهاز الإدارى والإدارات العامة والهيئات الخدمية والاقتصادية والوحدات الاقتصادية للقطاع العام غير المعاملة بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ المشار إليه وحدة واحدة ، ولا يتطلب النقل من جهة الإسناد إلى أخرى استصدار قانون ، وإنما يتم ذلك بناء على طلب المختص وموافقة وزير التخطيط إذا كان النقل من جهة إسناد إلى أخرى فى نطاق اختصاص ومسئوليات الوزير ، وفيما عدا ذلك يتم النقل بموافقة مجلس الوزراء بناء على عرض وزير التخطيط .

وتعتبر التأشيرات العامة الملحقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه ، وتسرى على الهيئات الاقتصادية والوحدات الاقتصادية للقطاع العام غير المعاملة بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ المشار إليه ، كما تسرى التأشيرات العامة الملحقة بقانون الموازنة العامة للدولة لهذه السنة على الجهاز الإدارى ووحدات الإدارة المحلية والهيئات الخدمية وصناديق التمويل الداخلة ضمن الموازنة العامة للدولة وذلك فيما يتعلق بالاستخدامات الاستثمارية الواردة بالمجلد الأول من هذه الخطة .

(المادة التاسعة)

يجوز بناء على طلب الوزير المختص أن يستبدل بأحد المشروعات الواردة بالخطة مشروعاً آخر وإضافة مشروعات توفر لها تمويل ذاتي أو تمويل من الصناديق المنشأة لأغراض الاستثمار أو من الحسابات ذات الأغراض الخاصة أو من المواد الإضافية التي يوفرها بنك الاستثمار القومي أو قروض أو تسهيلات أو منح محلية وخارجية إضافية وذلك في حدود الخطة الخمسية وبموافقة مجلس الوزراء بناء على عرض وزير التخطيط وإخطار بنك الاستثمار القومي ووزارة المالية بذلك .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠١
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ ربيع الأول سنة ١٤٢٢ هـ

(الموافق ٣١ مايو سنة ٢٠٠١ م) .

حسنى مبارك

قائمة (١)

معدل نمو الإنتاج والنتائج المحلي

لخطة عام ٢٠٠٢/٢٠٠١

%

النتائج	الإنتاج	القطاعات
٣,٦	٣,٤	الزراعة
٨,٥	٧,٠	الصناعة والتعدين
١,١	٠,٤	البتترول ومنتجاته
٦,٧	٦,٦	الكهرباء
٦,٧	٦,٦	التشييد
٥,٦	٥,٤	النقل والمواصلات والتخزين
٠,٣	٠,٢	قناة السويس
٥,٣	٤,٧	التجارة والمال والتأمين
١٢,٨	١٢,٤	المطاعم والفنادق
٧,٢	٧,١	الملكية العقارية
٨,٥	٨,٠	المرافق العامة
٣,٧	٣,٢	الخدمات الحكومية والتأمينات الاجتماعية
٤,٥	٤,٢	الخدمات الشخصية والاجتماعية
٥,٥	٥,٣	الإجمالي

قائمة
الاستخدامات الاستثمارية موزعة
لعام

الهيئات الاقتصادية	جملة الجهاز الحكومي	الهيئات الخدمية	الجهاز الإداري والمحليات	القطاعات الاقتصادية
١٤,٣	٤٩١,٦	٢٢٣,٨	٢٦٧,٨	الزراعة واستصلاح الأراضي
١٦٢,١	٢٨٢٨,٥	١٠٠٠,١	١٨٢٨,٤	الرى والصرف
٢٠١,٢	١١٩٦,٢	٥١,١	١١٤٥,١	الصناعة
٥٣,٢	البتترول
١٠٥٧,٦	٢٠٦,١	٢,٥	٢٠٣,٦	الكهرباء
-	٧٠,٠	٦١,٣	٨,٧	المقاومات
١٤٨٨,٤	٤٧٩٢,٤	١٣٣٨,٨	٣٤٥٣,٦	جملة القطاعات السلعية
٢٠٧٠,١	١٣٨٥,٤	٥٥٩,١	٨٢٦,٣	النقل والاتصالات
٣٧,٠	...	-	...	قناة السويس
٦٩,٦	٤,٥	...	٤,٥	التجارة
٩٢,٤	٢,٣	٢,٣	...	المال والتأمين
٢٣,٨	٩٦,٧	٢,٥	٩٤,٢	السياحة
٢٦٢٥,٩	١٤٨٨,٩	٥٦٣,٩	٩٢٥,٠	جملة قطاعات الخدمات الإنتاجية ..
٣,١	٩٨,٨	٣٤,٣	٦٤,٥	الإسكان
٩٦٢,٥	٣٥٢٥,٤	٢٢٧٢,٥	١٢٥٢,٩	المرافق
-	-	-	-	التنمية البشرية والاجتماعية
٣٨	٢٣١٢,٣	١٥٥٨,٩	٧٥٣,٤	التعليم
٢١٧,٤	١١٣٣,٥	٢٨٥,١	٨٤٨,٤	الصحة
١٨٠,٨	١٩١٥,٨	٤٧٢,٦	١٤٤٣,٢	خدمات أخرى
١٤٠١,٨	٨٩٨٥,٨	٤٦٢٣,٤	٤٣٦٢,٤	جملة قطاعات الخدمات الاجتماعية
٥٥١٦,١	١٥٢٦٧,١	٦٥٢٦,١	٨٧٤١,٠	الإجمالي
١٣٤,٣	-	-	-	موازنة خاصة
٥٦٥٠,٤	١٥٣٦٧,١	٦٥٢٦,١	٨٧٤١,٠	الإجمالي

(٢)

على القطاعات الاقتصادية

٢٠٠٢/٢٠٠١

مليون جم

الهيكل النسبي %	الإجمالي	قطاع الأعمال			جملة الحكومي والهيئات
		الخاص	شركات قانون ٢٠٣	شركات قانون ٩٧	
٩,٤	٨.٧٥,٤	٧٤٩٨,٠	٧,٠,٠	١,٥	٥.٠٥,٩
٣,٥	٢٩٩,٠,٦	,٠,٠	,٠,٠	,٠,٠	٢٩٩,٠,٦
٢٢,١	١٨٨٧٧,٤	١٥٢,٠,٠,٤	٢١٢٦,٢	١٥٣,٤	١٣٩٧,٤
٩,٨	٨٤.٩,٢	٨١,٠,٠,٠	,٠,٠	٢٥٦,٠	٥٣,٢
٤,٨	٤١٢,٠,٨	٢٨٥٧,١	,٠,٠	,٠,٠	١٢٦٣,٧
٢,٨	٢٤١٥,٠	٢.٣٥,٠	١٩,٠,٠	١٢,٠,٠	٧,٠,٠
٥٢,٤	٤٤٨٨٨,٤	٣٥٦٩,٠,٥	٢٣٨٦,٢	٥٣,٠,٩	٦٢٨,٠,٨
١٢,٥	١.٦٦٧,١	٦٥٢٥,٠	٣٤٣,٠	٣٤٣,٦	٣٤٥٥,٥
٠,٤	٣٧,٠,٠	,٠,٠	,٠,٠	,٠,٠	٣٧,٠,٠
١,٣	١.٩٣,٤	٧٥,٠,٠	١٥,٠,٠	١١٩,٣	٧٤,١
٠,٨	٦٩٤,٢	,٠,٠	,٠,٠	٥٩٩,٥	٩٤,٧
٥,٠	٤٢٦,٠,٥	٤,٠,٠,٠,٠	١٤,٠,٠	,٠,٠	١٢,٠,٥
٢,٠,٠	١٧.٨٥,٢	١١٢٧٥,٠	٦٣٣,٠	١.٦٢,٤	٤١١٤,٨
١٣,١	١١١٦١,٩	١١.٦,٠,٠	,٠,٠	,٠,٠	١.١,٩
٥,٥	٤٦٩,٠,٤	٢,٠,٠,٠	,٠,٠	٢,٥	٤٤٨٧,٩
-	-	-	-	-	-
٣,٦	٣.٥٠,٣	٧,٠,٠,٠	,٠,٠	,٠,٠	٢٣٥,٠,٣
٢,٦	٢٢٤١,٢	٨٧,٠,٣	٢,٠,٠	,٠,٠	١٣٥,٠,٩
٢,٦	٢٣٤٨,٣	١.٧,٢	١,٠,٠	٣٤,٥	٢.٩٦,٦
٢٧,٤	٢٣٣٩٢,١	١٢٩٣٧,٥	٣,٠,٠	٣٧,٠	١.٣٨٧,٦
٩٩,٨	٨٥٣٦٥,٧	٥٩٩.٣,٠	٣.٤٩,٢	١٦٣,٠,٣	٢.٧٨٣,٢
٠,٢	١٣١,٣	-	-	-	١٣٤,٣
١,٠,٠,٠	٨٥٥,٠,٠,٠	٥٩٩.٣,٠	٣.٤٩,٢	١٦٣,٠,٣	٢.٩١٧,٥

قائمة (٣) : موارد واستخدامات بنك الاستثمار القومي لعام ٢٠٠١/٢٠٠٢

(بالآلاف جنيهه)

مجموع كلي	مجموع جزئي	جزئي	التزامات البنك لتمويل الاستثمارات والتحويلات	مجموع كلي	مجموع جزئي	جزئي	التزامات البنك لتمويل الاستثمارات والتحويلات
٢١٢.٤٢٥٩			الإيرادات والتحويلات	٢١٢.٤٢٥٩			النفقات والتحويلات الجارية
						٤٠٠٠٠	المصرفات الجارية للبنك
						٢١١٦٤٢٥٩	النفقات والتحويلات الجارية
							الاستخدامات الاستثمارية * (١) التحويلات الرأسمالية
٣٢٢٣٩٥٩٦	١٨٥٧٧٠٠٠		الإيرادات الرأسمالية * (١) موارد من اوعية ادخارية صندوق قطاع الأعمال العام والخاص	٣٢٢٣٩٥٩٦	١٤٦٨١١٨٩	٥٢٥٠٠٠٠	المساهمة والإقراض للمساهمة واستهلاك القروض
		١٥٠٠٠٠٠				٧٥٠٠٠٠٠	دفعات مقدمة ورداد مستحقات الاستثمار
		٧٨٠٠٠٠٠	صندوق القطاع الحكومي			٣٧٣١١٨٩	تمويل عجز السيولة لموارد التمويل الذاتي (ب) تمويل الاستثمار
		٢٢٠٠٠٠٠	صندوق توفير البريد		١٧٥٥٨٤٠٧		
		٥٧٠٠٠٠٠	صناديق التأمين البديلة			٦٣٤٣٢٤٣	الجهاز الإداري
		٢٠٠٠٠٠٠	شهادات الاستثمار			٦٩٨٦٥٥	الإدارة المحلية
		٢٠٠٠٠٠٠	حصيلة السندات الدولارية			٥٣٥٣٦٥٧	الهيئات الخدمية
			(ب) الاقتساط المحصلة			٣٤٢٧٣٨٨	الهيئات الاقتصادية
						١٠٣٢٤٦٤	مشروعات أخرى
						٣٠٠٠٠	استثمارات بنك الاستثمار القومي
						٧٠٠٠٠٠	الإقراض المباشر
٥٣٤٤٣٨٥٥			إجمالي الموارد	٥٣٤٤٣٨٥٥			إجمالي الالتزام

* يجوز لبنك الاستثمار القومي النقل بين عناصر الاستخدامات والإيرادات الرأسمالية ، كما يحق له زيادة أي بند من بنود الاستخدامات مقابل زيادة الموارد المحققة .

قائمة (٤)

توزيع القروض الميسرة

للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١

(بالمليون جنيه)

البنوك والجهات المسند إليها التنفيذ	جزئى	كلى	بيان بالقروض
بنك الاستثمار القومى		٢٢٥	قروض الإسكان الشعبى :
هيئات تعاونيات البناء عن طريق :		١٤٥	إسكان المحافظات
البنك العقارى المصرى العربى	١٠		تعاونيات البناء وتشمل :
البنك العقارى المصرى	٥		إسكان القوات المسلحة
بنك التعمير والإسكان	١٣٠		إسكان الشرطة
بنك الاستثمار القومى		٢٥٥	مشروعات الإسكان بوزارة الإسكان وأجهزتها (هيئة المجتمعات ، بنك التعمير والإسكان ، صندوق تمويل المساكن)
		٦٢٥	جملة
بنك الاستثمار القومى		١٠	شركات استصلاح الأراضى (قطاع خاص)
بنك الاستثمار القومى		٢٠	مشروع التسمين الحيوانى (البتلو)
بنك الاستثمار القومى		١٣٥	المشروعات التصديرية
بنك الاستثمار القومى		٤٠	المناطق الصناعية
		٨٣٠	الإجمالى
بنك الاستثمار القومى		١٥	
بنك التعمير والإسكان		٥	الاحتياطى العام
		٨٥٠	الإجمالى العام

التأشيرات العامة

للاستخدامات الاستثمارية للهيئات الاقتصادية

والوحدات الاقتصادية غير المعاملة بالقانون ٢٠٣

لسنة ١٩٩١ للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٢

(المادة الاولى)

يجوز لوزير المالية أو من يفوضه وبعد موافقة وزارة التخطيط بالنسبة للاستثمارات زيادة اعتمادات الهيئة مقابل زيادة موازية في الإيرادات بما تستخدمه مما يرد أو يخصص لها من معونات ومنح وهبات وتبرعات محلية وخارجية وإيرادات محلية لأغراض محددة وتعديل الموازنة تبعاً لذلك .

(المادة الثانية)

يجوز لوزير المالية أو من يفوضه وبناء على طلب بنك الاستثمار القومي أن تقوم وزارة المالية بسداد مستحقات البنك من الأقساط والفوائد طرف الهيئة وفي حدود المدرج بموازنتها كأقساط وفوائد لبنك الاستثمار القومي من التمويل الذي تتيحه وزارة المالية شهرياً لها بعد استثناء حقوق وزارة المالية طرفها .
كما يجوز لبنك الاستثمار القومي بناء على طلب وزارة المالية سداد مستحقات مصلحة الجمارك طرف الهيئة من التمويل الذي يتيحه البنك لتلك الهيئة عن مشروعاتها الاستثمارية .

(المادة الثالثة)

لايجوز نقل الاعتمادات الاستثمارية من مشروع إلى مشروع كما لايجوز النقل بين مكونات المشروع النقدية أو العينية ، ومع ذلك يجوز النقل بين العمليات والفروع الواردة ضمن المشروع بما لا يتجاوز المكونات النقدية والعينية للمشروع ، وتعامل المباني غير السكنية والتشييدات معاملة المكون الواحد ، كما تعامل الآلات والمعدات والعدد والأدوات معاملة المكون الواحد .

- ويجوز لوزير التخطيط « أو من يفوضه » الموافقة على ما يأتى :
- (أ) زيادة اعتمادات المشروعات سريعة التنفيذ لعنصر أو أكثر من مكوناتها أخذاً من وفورات الجهة أو من الوفورات الإجمالية للموازنة الاستثمارية أو من الاعتمادات الإجمالية للاستخدامات الاستثمارية التى لم توزع .
- (ب) النقل بين مكونات المشروع إذا كان النقل بسبب تغير فى الأسعار أو الإسراع فى إنجاز المشروع على ألا يتعارض النقل مع مقتضيات التوازن العام .
- (ج) النقل بين مكونات المشروع بناء على طلب وزارة المالية أو بنك الاستثمار القومى لمواجهة كل من الرسوم الجمركية على الواردات الرأسمالية والفوائد السابقة على بدء التشغيل المستحقة فى سنة الموازنة .
- (د) تدبير النقد المحلى اللازم لمشروعات اعتمدت لها قروض أو تسهيلات أو منح إضافية خلال العام وذلك من الوفورات الإجمالية للموازنة الاستثمارية أو من الاعتمادات الإجمالية للاستخدامات الاستثمارية التى لم توزع .
- وفى جميع الأحوال يتم إخطار بنك الاستثمار القومى ووزارة المالية لإجراء التعديلات اللازمة فى الموازنات المختصة وبشرط ألا يترتب فى أى من تلك الحالات عبء مالى إضافى على الموازنة .

(المادة الرابعة)

تلتزم الهيئات الاقتصادية والوحدات الاقتصادية للقطاع العام غير المعاملة بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بالتكاليف الواردة بالخطة الخمسية لكل مشروع وما يطرأ عليها من تعديل . أما المشروعات التى تضاف أو تستبدل بمشروع آخر أو المشروعات التى يتطلب الأمر تعديل تكلفتها أو لم تحدد لها تكاليف ، فعليها الاتفاق مع وزارة التخطيط على التكاليف الكلية وتعديلاتها لهذه المشروعات وإلى أن يتم ذلك لايجوز الارتباط والصرف عليها إلا فى حدود الاعتمادات المخصصة له ، ويحظر على هذه الجهات التعاقد إلا على مشروعات واردة بالخطة .

وفى جميع الأحوال لايجوز الارتباط بأعمال استثمارية يترتب عليها تجاوز التكاليف الكلية المعتمدة للمشروعات الاستثمارية إلا بعد موافقة وزير التخطيط « أو من يفوضه » على تعديل التكاليف ويتم إخطار وزارة المالية وبنك الاستثمار القومى ولايجوز القيام بأعمال استثمارية دون الالتزام بأحكام قانون أو لوائح المناقصات والمزايدات ، كما لايجوز تنفيذ مشروعات بأوامر تكليف غير محددة القيمة .

(المادة الخامسة)

على الجهات التى تدرج لها اعتمادات إجمالية أو مشروعات غير موزعة جغرافياً توزيع الاعتمادات الإجمالية المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية على المشروعات المختلفة وكذا توزيع اعتمادات المشروعات توزيعاً إقليمياً على المحافظات المختلفة وفقاً لمكونات الاستثمار وتبعاً لطريقة التمويل المعتمدة بما فى ذلك المكون النقدى الأجنبى ويتم اعتماد التوزيع بموافقة وزير التخطيط « أو من يفوضه » وإخطار بنك الاستثمار القومى ووزارة المالية لتعديل الموازنات تبعاً لما تقدم .

ويتم توزيع اعتمادات الأجر التى تتضمنها الاستثمارات ولم توزع بموازنة الجهة على بنود الأجر بالاستبعاد من الاستخدامات الاستثمارية بموافقة وزير التخطيط « أو من يفوضه » وبعد استطلاع رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ووزارة المالية .

(المادة السادسة)

لايجوز التعاقد على أى مشروع من المشروعات الاستثمارية التى تحتاج إلى مكونات مستوردة والواردة بالموازنات المختلفة التى لايتسنى تدبير النقد الأجنبى اللازم لتمويلها أو التسهيلات الائتمانية التى تغطى احتياجاتها . وكذلك لايجوز استخدام الوفر فى النقد المحلى المترتب على عدم توفر النقد الأجنبى إلا بموافقة وزير التخطيط وإخطار وزارة المالية وبنك الاستثمار القومى .

(المادة السابعة)

يتم الارتباط على تنفيذ المشروعات والصرف عليها وفقاً للتنظيم الذى يضعه بنك الاستثمار القومى وعلى أن يتم ذلك وفقاً للتوزيع المعتمد لمكونات الاستخدامات الاستثمارية الخاصة بكل مشروع ولايجوز الصرف على الاعتمادات الخاصة بكل مشروع

إلا فى خصائص ذلك المشروع وفى حدود الأغراض المرتبطة به ارتباطاً مباشراً ولا يجوز الإنفاق فى أغراض يعود الخضم بها أصلاً على الاستخدامات الجارية إلا إذا كانت فى حدود التوزيع المعتمد ، كما لا يجوز صرف أى دفعات مقدمة لاتقابلها توريدات أعمال خلال السنة خصماً على المكونات الأخرى وفى جميع الأحوال لا يجوز القيام بأعمال تنفيذية يترتب عليها تجاوز الاعتمادات السنوية المدرجة لكل مشروع إلا بعد موافقة وزير التخطيط « أو من يفوضه » وإخطار وزارة المالية وبنك الاستثمار القومى .

(المادة الثامنة)

يتم الصرف من الاستثمارات المدرجة بمختلف الجهات تحت قطاع الكهرباء بالاتفاق بين الجهات المختصة ووزارة الكهرباء وذلك خصماً على موازنات تلك الجهات وفقاً لبرامج تنفيذه معتمدة .

كما يتم الصرف من الاستثمارات المدرجة بموازنات الجهات لمشروعات حماية البيئة من التلوث وفقاً لبرامج تنفيذه يتفق عليها بين تلك الجهات وجهاز شئون البيئة . وذلك فيما عدا المشروعات المختصة بتنفيذها جهات محددة يتم ذلك مباشرة بين تلك الجهات وبنك الاستثمار القومى .

ولا يجوز النقل من هذه الاستثمارات إلى قطاعات استثمارية أخرى فى نفس الجهات إلا بموافقة كل من وزارة التخطيط ووزارة الكهرباء لمشروعات الكهرباء وجهاز شئون البيئة بالنسبة لمشروعات حماية البيئة من التلوث مع إخطار وزارة المالية وبنك الاستثمار القومى على أن تتم المحاسبة فى ضوء تنفيذ هذه البرامج .

(المادة التاسعة)

يجوز لوزير التخطيط « أو من يفوضه » الترخيص عند الضرورة بزيادة الاستثمارات خلال السنة فى حدود القيمة المتاحة من حصيلة بيع أو تعويض عن المباني والأراضى والسيارات وغيرها من الأصول الثابتة بعد سداد التزاماتها وبشرط ألا تكون قد سبق مراعاتها كموارد ضمن موازنة الجهة .

(المادة العاشرة)

يجوز بناء على طلب الوزير المختص استبدال أحد المشروعات الواردة بالخطة بمشروع آخر أو إضافة مشروعات توفر لها تمويل ذاتى أو تمويل من الصناديق المنشأة لأغراض الاستثمار أو من الحسابات ذات الأغراض الخاصة أو قروض أو تسهيلات أو منح محلية وخارجية إضافية أو من الموارد الإضافية التى يوفرها بنك الاستثمار القومى فى حالة الضرورة وذلك فى حدود إطار الخطة الخمسية وبموافقة مجلس الوزراء بناء على عرض وزير التخطيط وإخطار بنك الاستثمار القومى ووزارة المالية بذلك .

(المادة الحادية عشرة)

لايجوز استخدام الاعتمادات المخصصة لوسائل الانتقال بموازونات الهيئات العامة الاقتصادية والوحدات الاقتصادية للقطاع العام غير المعاملة بالقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ الخاص بالشركات القابضة والتابعة فى شراء سيارات الركوب (الصالون ، الشيروكى) إلا بعد موافقة وزير التخطيط للسيارات التى لاتزيد عدد سلندراتها عن أربعة سلندرات وموافقة رئيس مجلس الوزراء لما زاد عن ذلك بعد الحصول مسبقاً على موافقة وزير التخطيط لاستخدام الاعتمادات المخصصة لهذا الغرض .

وينطبق هذا على سيارات الركوب العادية أو الاستیشن أو السيارات ذات الكابينة المزدوجة التى تستخدم كسيارة ركوب (صالون) والمنتجة محلياً أو ما يماثلها من الإنتاج الأجنبى وكذلك السيارات الصالون المجهزة بتجهيزات خاصة لاستخدامات معينة أياً كان الغرض منها . وفى هذه الحالات ينبغى الحصول مسبقاً على موافقة وزير التخطيط لاستخدام الاعتمادات المخصصة لذلك وتعامل سيارات الإسعاف والدراجات العادية والبخارية معاملة وسائل النقل .

وتعطى أولوية لوسائل النقل والانتقال المنتجة محلياً ويحظر على كافة الجهات إدراج سيارات الركوب ضمن عقود التوريدات للمشروعات التى تقوم بها .
وذلك كله دون إخلال بالقواعد الصادرة فى هذا الشأن بقرارات من رئيس مجلس الوزراء .

(المادة الثانية عشرة)

يجوز استخدام رصيد الحساب الخاص بالمجنب لدى بنك الاستثمار القومي من حصيلة الـ ١/٤٪ المرحل من السنوات السابقة للصرف منه على الأغراض الضرورية لتطوير إعداد الخطة ومتابعتها والدراسات المتعلقة بها وتجارب التصنيع المحلي ويرحل المتبقى من الرصيد من سنة إلى أخرى لذات الأغراض ولا يجوز الصرف منه إلا بموافقة وزير التخطيط .

(المادة الثالثة عشرة)

تعد كل جهة بالاتفاق مع بنك الاستثمار القومي البرنامج التنفيذي لمشروعاتها الواردة في الخطة السنوية متضمناً للاستخدامات والموارد الاستثمارية وتمويل بنك الاستثمار القومي ويوزع كل ذلك على فترات زمنية ربع سنوية . ولا يجوز سحب أية مبالغ لتمويل الاستثمارات إلا بعد اعتماد البنك للبرنامج وبراعى البنك عند تمويله لبرامج الاستثمار موقف التنفيذ وإقرار الجهات بعد تجاوز الاعتمادات المقررة .

ويجوز للبنك سداد المستحقات المطلوبة من بعض الجهات عن أعمال تم تنفيذها فعلاً لمشروعات واردة في خطة عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ وفى حدود اعتماداتها وتضمنتها حساباتها الختامية . وفيما عدا ذلك يتعين الحصول على موافقة وزير التخطيط وذلك فى حدود موارد عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ التى توفرت فعلاً لدى بنك الاستثمار القومي أو تلك التى يتم تحصيلها خلال عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ من متأخرات تلك السنة وتخطر وزارة المالية لتعديل ختاميات تلك الجهات .

(المادة الرابعة عشرة)

يجوز لوزير التخطيط « أو من يفوضه » :

(أ) زيادة اعتمادات المشروعات الاستثمارية فى الخطة السنوية مقابل زيادة فى مصادر التمويل الذاتى بحيث لا يؤثر ذلك على الفوائض المحولة للخزانة العامة أو لبنك الاستثمار القومي وفقاً لما ورد بالموازنة المعتمدة وقانون إنشاء البنك .

(ب) إضافة قروض أو تسهيلات أو منح محلية وخارجية على الخطة مقابل ما يتاح منها خلال العام بموافقة مجلس الوزراء بالنسبة للقروض والتسهيلات الخارجية بناء على عرض من وزير التخطيط وتقوم الوحدات المستفيدة بإجراء التسويات اللازمة .

(ج) تخصيص دفعات مقدمة خصماً على تسهيلات وقروض خارجية متاحة لتمويل مشروعات بذاتها وفقاً للاتفاق المبرم في هذا الشأن .

وفى كل الأحوال يتم إخطار كل من بنك الاستثمار القومي ووزارة المالية لإجراء التعديلات اللازمة فى الموازنات المختصة .

كما لايجوز للهيئات الاقتصادية والوحدات الاقتصادية للقطاع العام غير المعاملة بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ الخاص بالشركات القابضة والتابعة للاتفاق على تمويل بعملة أجنبية نقداً أو بقروض أو تسهيلات ائتمانية خارجية إلا بعد الرجوع لبنك الاستثمار القومي للتأكد من عدم وجود البديل المحلى وبعد الرجوع إلى وزارة التعاون الدولي للتأكد من عدم وجود قروض حكومية أجنبية ميسرة يمكن استخدامها .

(المادة الخامسة عشرة)

يتم سداد عجز تمويل الاستثمارات عن طريق الإقراض أو المساهمة وتنظيم شروط الإقراض أو المساهمة وفقاً لما يتم الاتفاق عليه فيما بين بنك الاستثمار القومي والجهات المستفيدة .

(المادة السادسة عشرة)

تقوم الوحدات المستفيدة من التسهيلات الائتمانية الخارجية بتسوية الأصول الموردة على التسهيلات خصماً على الاستخدامات الاستثمارية نظير قيد مقابلها كموارد القروض الخارجية (التسهيلات الائتمانية) وتعامل بالمثل التوريدات والأعمال التى يتم إنجازها خلال السنة المالية .

(المادة السابعة عشرة)

تلتزم كل جهة فى إجراءات الشراء والتعاقد والارتباط والصرف بالقوانين والقواعد المالية المطبقة فيها وبالبرنامج التمويلى المعتمد من بنك الاستثمار القومى لمشروعاتها ويتحقق الأهداف وفقاً للخطة السنوية والبرامج التنفيذية وبإعطاء الأولوية طبقاً للقوانين واللوائح المقررة للإنتاج المحلى ولاستغلال الطاقات المحلية .

(المادة الثامنة عشرة)

لايجوز استخدام الحساب الاعتيادى بالبنك المركزى المصرى فى الاستخدام الاستثمارى المدرج بالخطة السنوية والذى يموله بنك الاستثمار القومى ولايجوز استخدام الأموال المخصصة للاستثمار إلا عن طريق حسابات مفتوحة لدى بنك الاستثمار القومى .

(المادة التاسعة عشرة)

لايجوز استخدام الاعتمادات المخصصة للدفعات المقدمة فى الصرف على استثمار عينى يرد خلال نفس العام .

(المادة العشرون)

لايجوز للهيئات الاقتصادية والوحدات الاقتصادية للقطاع العام غير المعاملة بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ الخاص بالشركات القابضة والتابعة استخدام الاعتمادات المخصصة للفوائد والأقساط المستحقة لبنك الاستثمار القومى والضرائب والرسوم الجمركية فى غير الأغراض المخصصة لها أصلاً وتعطى الفوائد والأقساط المستحقة أولوية فى السداد وفق برنامج زمنى خلال العام يتفق عليه مع بنك الاستثمار القومى وفى حدود الاعتمادات المدرجة بالموازنة لهذه الأقساط والفوائد ويجوز لبنك الاستثمار القومى أن يستخدم مستحققاته لدى الجهات من فوائد وأقساط فى تمويل الاستخدامات الاستثمارية المعتمدة لها فى الخطة وفقاً للمكونات النقدية والعيينية المدرجة لها دون تعديل فيها .